

زواج الأطفال في المغرب: معطيات إيضاحية لإلغاء المواد 20 و 21 و 22 من قانون الأسرة

بقوة القانون و الواقع أصبحت المواد 20 و 21 و 22 من القانون الأسرة متجاوزة و تشكل خرقا سافرا لكافة حقوق الطفلات بالمغرب، مما يستوجب نسخها و ملائمة قانون الأسرة مع باقي القوانين من خلال تحديد سن الزواج في اكمال الفتى و الفتيات سن 18 عشر دون أي استثناء تماشيا و المادة 19 من قانون الأسرة، التي تؤكد على كون أهلية الزواج تكتمل بإتمام الفتى و الفتاة المتمتعين بقواهما العقلية ثمان عشرة سنة شمسية.

تأييد و إجماع كبير لإلغاء زواج الأطفال:

- حسب استطلاع الرأي نظم من طرف مشروع SOAR، أزيد من 88% من المشاركين و المشاركات أكدوا رغبتهم في حصر سن الزواج في 18 سنة دون أي استثناء؛
- في سنة 2006، بينت دراسة أجرتها وزارة الأسرة أن 88% من الساكنة المغربية تؤيد رفع سن الزواج ل 18 سن؛
- 85% من القاصرات المشاركات في الدراسة التشخيصية لرئاسة النيابة العامة، أكدن على ضرورة حصر سن الزواج في 18 سنة دون استثناء، و 93% أكدن رفضهن الكلي لتزويج بناتهن قبل 18 سنة.

نسبة زواج الأطفال لازالت جد مرتفع بالمغرب:

- حسب دراسة تشخيصية لزواج القاصرات، تراوحت نسبة زواج الأطفال خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2004، أي تاريخ تعديل قانون الأسرة، و سنة 2019 لما مجموعه 11,99% من مجموع عقود الزواج المبرمة في المغرب كحد أقصى و لم تنزل طيلة هذه الفترة عن 7,53% كأحد أدنى.
- حسب تقرير رئاسة النيابة العامة برسم سنة 2019: سجلت أمام المحاكم المغربية 84855 قضية مرتبطة بزواج الراشدين في مقابل 27623 قضية زواج الأطفال؛
- نسبة زواج الأطفال تصيح أكبر إذا ما أخذنا بعين الاعتبار قضايا ثبوت الزواج التي وصلت حسب نفس التقرير السابق إلى 5031 قضية. (تشكل نسبة ثبوت زواج الأطفال 15% من إجمالي قضايا ثبوت الزواج)؛
- حسب وزارة العدل، خلال سنة 2018، سجلت 32104 طلبات زواج، مقابل 30312 طلبا في 2016، هذا دون احتساب زواج الأطفال الغير موثق شرعيا (زواج الفاتحة) أو ما يسمى ب "زواج الكونطرا" و هو زواج بواسطة عقود مبرمة بين رجال يعيشون غالبا خارج المغرب و أولياء الفتيات مقابل الحصول على مبالغ مالية² و هو غير وارد في أي إحصائيات رسمية؛
- حسب تقرير المنديبية السامية يعتبر زواج الأطفال مشكلة كبرى سواء في المناطق الحضرية و أو القروية فتثلث حالات زواج الأطفال تشمل السكان القاطنين بالمدينة.

إن زواج الأطفال بالمغرب أصبح قاعدة و ليس استثناء:

- حسب وزارة العدل وخلال الفترة الممتدة ما بين 2011 و 2018، حصلت 85% من مجموع طلبات التزويج على الترخيص؛
- بينت دراسة ل رئاسة النيابة العامة بكون جلسات تزويج القاصرات تنعقد بشكل يومي لدى أغلب أقسام قضاء الأسرة؛

¹دراسة تشخيصية لزواج القاصرات: رئاسة النيابة العامة بشراكة مع اليونيسيف (29 نونبر 2021)
²في تقرير حديث للمقررة الخاصة المعنية ببيع الطفل واستغلالهم جنسيا واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية، أكدت هذه الأخيرة أن زواج الأطفال قد يصل إلى حد بيع الطفل لأغراض السخرة، عندما يتضمن اتفاق الزواج معاملة في شكل مدفوعات مالية، أو استحقاقات عينية. 20 مارس 2020
A /HRC/43/40. ص: 11

القوانين الحالية لم تتمكن من تقنين و رقابة زواج الأطفال

- حسب [دراسة رئاسة النيابة العامة](#) طيلة 13 سنة من تطبيق مدونة الاسرة (2007-2019) تراوح سن الأطفال الذين تم تزويجهم ما بين 14 سنة و17 سنة؛
- نفس الدراسة بينت أنه خلال الخمس سنوات (2015-2019):
 - ✓ 57% من طلبات الإذن بزواج الأطفال تم الحسم فيها في نفس اليوم و 36% حسم فيها خلال أسبوع، و فقط 7% استغرق منحها أكثر من أسبوع؛
 - ✓ 88% من الأذن التي منحت لم يتم الاستعانة فيها بالمساعدة الاجتماعية و انحصرت في الجلسة التي يعقدها القاضي و يستقبل خلالها القاصر مع ولي أمره؛
 - ✓ 91% من الأذن التي منحت لم يتم الاستعانة فيها بالخبرة الطبية؛
 - ✓ أقل من 14% من الخبرات الطبية التي أجريت كانت من طرف طبيب مختصا؛

زواج الأطفال هو شكل من أشكال التمييز اتجاه الفتيات وخرق لحقوقهن في الصحة والتربية وللعيش دون عنف:

بعيدا عن كون زواج الأطفال هو من باب أول "الفائدة و مصلحة الأطفال" أو "وسيلة لحماية و استقرار بعضهم"، يبرز الواقع أن لهذا الأخير انعكاسات خطيرة على حياتهن و حقوقهن:

زواج الأطفال في غالبته يخص الطفلات!

- حسب [الدراسة التشخيصية لزواج القاصرات](#): 99% من طلبات الزواج خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و 2018 همت أساسا الفتيات؛
- حسب تقرير [المنذوبية السامية](#) بلغت نسبة طلبات تزويج الطفلات خلال سنة 2020، 21285 طلب مقابل 88 طلب فقط للذكور.

الطفلات المتزوجات غالبا ما تتحولن إلى عاملات منزليات مجانيات لدى عائلات أزواجهن!

- ما يقارب 77% منهن تمارسن أشغال البيت لفائدة أقارب الزوج سواء القاطنين معها أو البعيدين عن منزل، بشكل يومي أو شبه يومي.³ و هو يعتبر جريمة حسب [قانون 27.14 المتعلق بالاتجار بالبشر](#) خاصة عندما تكون الضحية قاصرا⁴.

تزويج الطفلات ينتج أمهات طفلات!

- حسب [دراسة تشخيصية لزواج القاصرات بالمغرب](#):
 - ✓ 82% هي نسبة الطفلات الأمهات و غالبتهن أنجبن من مرة إلى 3 مرات و هن قاصرات؛
 - ✓ 14% من حالات الحمل أسفرت عن عدم اكتمال الحمل أو وفاة الوليد أو أبناء مصابين بإعاقة؛
 - ✓ أزيد من 26% منهن أنجبن بالمنازل دون أية رعاية طبية علما أن فقط 41% من مجموع الطفلات الأمهات اللواتي أنجبن بطريقة طبيعية؛
 - ✓ 37% من الطفلات المتزوجات المشاركات في الدراسة صرحن بإصابتهم بأمراض تناسلية نتيجة مباشرة لزواجهن.
- تعتبر [وزارة الصحة](#) حالات الحمل قبل بلوغ سن 18 سنة بمثابة حملٍ يُطوي على خطورة كبيرة، و مع ذلك فإن 32% من القاصرات المتزوجات لديهنّ طفل أو أكثر.

³ رأي المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي " ما العمل أمام استمرار تزويج الطفلات بالمغرب؟ 2019
⁴ الفصل 1-448

زواج الأطفال ينتج أشكال متنوعة من العنف العائلي و الزوجي: جسدي، جنسي شفوي و اقتصادي⁵

- أزيد من 22٪ من القاصرات المستجوبات أكدن تعرضهن لنوع واحد على الأقل من أنواع العنف و غالبا ما يكون مصدر هذا العنف الزوج و/أو أهله؛
- 10.48٪ منهن تعرضن للطرد من بيت الزوجية سواء من طرف الزوج أو من أهله.

زواج الأطفال خرق للدستور و القوانين المغربية:

اعتبار الأطفال مؤهلين لتحمل مسؤولية الزواج و تبعاتها القانونية يشكل خرق للمقتضيات الدستورية و تناقض مع القانونين الوطنية على الشكل التالي:

الدستور المغربي:

- المساواة ما بين المرأة و الرجل و تلتزم الدولة بإحفاق هذه المساواة (الفصل 19)؛
- «لا يجوز المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص، في أي ظرف، ومن قبل أي جهة كانت، خاصة أو عامة» (الفصل 22)
- تلتزم الدولة بتوفير الحماية القانونية، و الاعتبار الاجتماعي و المعنوي لجميع الأطفال، بكيفية متساوية. (الفصل 32)

قانون الأسرة المغربي:

- من بين الشروط الواجب توفرها في عقد الزواج «أهلية الزوج و الزوجة» و «انقضاء الموانع الشرعية». (المادة 13)
- من مسؤولية الأبوين و الدولة على الأبناء (المادة 54):
- ✓ حماية حياتهم و صحتهم منذ الحمل إلى حين بلوغ سن الرشد؛
- ✓ اتخاذ كل التدابير الممكنة للنمو الطبيعي للأطفال بالحفاظ على سلامتهم الجسدية و النفسية؛
- ✓ التعليم و التكوين؛
- ✓ اتخاذ الدولة التدابير اللازمة لحماية الأطفال و ضمان حقوقهم و رعيتها طبقا للقانون.

القانون الجنائي المغربي:

- الحدث الذي أتم اثنتي عشرة سنة و لم يبلغ الثامنة عشرة يعتبر مسؤولا مسؤولا مسؤولية جنائية ناقصة بسبب عدم اكتمال تمييزه. (الفصل 139)

قانون 13-103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء:

- يميز القانون ما بين القاصرين و الراشدين و يقر بحقهم في الحماية بحيث ينص على العديد من العقوبات ضد مرتكبي أعمال العنف بجميع أنواعه في حق القاصرين، و تُضاعف العقوبة إذا ارتكبت الجريمة ضد قاصر. (الفصول 407، 424 إلى 429، 434، 447... إلخ)

قانون 14.27 المتعلق بالإتجار بالبشر:

- يقصد بالاتجار بالبشر: "تجنيد شخص أو استدراجه أو نقله أو تنقيله أو إيواؤه أو استقباله،...إساءة استعمال السلطة أو الوظيفة أو النفوذ أو استغلال حالة الضعف أو الحاجة أو الهشاشة، أو إعطاء أو بتلقي مبالغ مالية أو منافع أو مزايا للحصوص على موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. كما يخصص قانون الإتجار بالبشر حماية خاصة للأطفال دون سن 18 سنة من خلال تأكيده على قيام أركان الجريمة حتى و إن انتفت وسائل قيامها. (الفصل 1-448)

⁵دراسة تشخيصية لزواج القاصرات: رئاسة النيابة العامة بشراكة مع اليونيسيف (29 نونبر 2021)



Mobilising MR4
FOR RIGHTS ASSOCIATES امرأة

دعت العديد من المؤسسات الوطنية وهيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة الحكومة المغربية إلى إلغاء المواد 20 و 21 من قانون الأسرة باعتبارها انتهاكاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية والدستورية، معتبرين أن الاستثناءات بالزواج دون الحد الأدنى لسن الزواج لم يعد مسموحاً بها:

- ✓ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي (2012، 2016، و2019)؛
- ✓ المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان (2018 و 2019)؛
- ✓ لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل (2014)؛
- ✓ لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2015)؛
- ✓ لجنة الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (2008، 2022)؛
- ✓ الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (2012، 2017).